مدخل إلى علم القانون

- النظرية العامة للقانون -

- دراسة مقارنة -

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

مقدمة..... 5

المبحث الأول: تعريف كلمة قانون..... 7

المطلب الأول: تعريف القانون..... 7

الفرع الأول: تعريف القانون المكتوب..... 8

الفرع الثاني: تعريف التشريع..... 10

الفرع الثالث: تعريف القانون الطبيعي..... 10

الفرع الرابع: التشريعات السماوية..... 12

الفرع الخامس: القانون الوضعي..... 12

المطلب الثاني: تحديد العلاقة بين القانون ومختلف النظم..... 12

الفرع الأول: العلاقة بين القانون والمجتمع..... 13

الفرع الثاني: العلاقة بين القانون والحق..... 14

الفرع الثالث: علاقة القانون بالدولة..... 16

المبحث الثاني: تعريف القاعدة القانونية..... 18

المطلب الأول: عناصر القاعدة القانونية..... 19

الفرع الأول: عنصر الفرض..... 19

الفرع الثاني: عنصر الحكم..... 20

المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية..... 20

الفرع الأول: القاعدة القانونية اجتماعية..... 20

الفرع الثاني: الأصل أن القاعدة القانونية قاعدة سلوكية..... 21

الفرع الثالث: اعتداد المشرع بمسائل ذات طابع معنوي في القانون الدستوري 22

Scanné avec CamScanner

الفرع الرابع: اعتداد المشرع ببعض المواقف ذات الطابع النفسي في نصوص القانون 23
الفرع الخامس: خطاب المشرع يتضمن معنى الأمر والنهي..... 24
الفرع السادس: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة..... 26
الفرع السابع: القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي ملزمة..... 29
المبحث الثالث: التمييز بين القاعدة القانونية وصور السلوك الاجتماعية الأخرى 42
المطلب الأول: التمييز بين القاعدة القانونية وقواعد الأخلاق..... 42
الفرع الأول: من حيث المصدر..... 43
الفرع الثاني: من حيث النطاق..... 44
الفرع الثالث: من حيث الغرض أو الهدف..... 46
الفرع الرابع: من حيث الجزاء..... 46
المطلب الثاني: التمييز بين القاعدة القانونية والعرف..... 47
الفرع الأول: عناصر القاعدة العرفية..... 48
الفرع الثاني: شروط القاعدة العرفية كقاعدة سلوك اجتماعي..... 49
الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين القانون والعرف..... 50
المطلب الثالث: التمييز بين القاعدة القانونية وقواعد الدين..... 52
الفرع الأول: من حيث المصدر..... 52
الفرع الثاني: من حيث النطاق..... 52
الفرع الثالث: من حيث الغاية أو الهدف..... 53
الفرع الرابع: من حيث الجزاء..... 54
المبحث الرابع: أنواع وتقسيمات القواعد القانونية..... 55
الفرع الأول: القانون المكتوب والقانون غير المكتوب..... 55
الفرع الثاني: القواعد القانونية الموضوعية والقواعد الإجرائية..... 55
الفرع الثالث: القواعد القانونية الآمرة والقواعد المكملة..... 59
الفرع الرابع: قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص..... 65

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني: مصادر القانون 115
المبحث الأول: المصادر الرسمية الأصلية 115
المطلب الأول: المعاهدات الدولية 116
الفرع الأول: مبدأ سمو المعاهدات الدولية على التشريعات العادية داخل الدولة.. 117
الفرع الثاني: المعاهدات الدولية كمصدر للقيم والمبادئ الدستورية في القانون الجزائري. 117
الفرع الثالث: المعاهدات الدولية كمصدر للتشريع العادي 119
المطلب الثاني: الدستور 121
الفرع الأول: القانون الدستوري كمصدر للمبادئ ذات البعد السياسي 121
الفرع الثاني: الدستور كمصدر للمبادئ والقيم والقواعد في فروع القانون العام.... 122
المطلب الثالث: القوانين العضوية 127
المطلب الرابع: التشريع العادي 128
الفرع الأول: المجالات التي يشملها القانون العادي 129
الفرع الثاني: المراحل التي يمر بها التشريع قبل إصداره 130
المطلب الخامس: سلطة رئيس الجمهورية التي لها صلة بالقوانين 133
الفرع الأول: إصدار الأوامر الرئاسية 133
الفرع الثاني: سلطات رئيس الجمهورية في المصادقة على المعاهدات 134
المطلب السادس: التشريع الفرعي 135
الفرع الأول: السلطة التنظيمية المستقلة لرئيس الجمهورية 135
الفرع الثاني: سلطة الوزير الأول في إصدار المراسيم التنفيذية 137
الفرع الثالث: السلطات الممنوحة للوزراء لإصدار قرارات وزارية 138
الفرع الرابع: سلطة إصدار القرارات التنظيمية على مستوى الولاية والبلدية. 138
المبحث الثاني: المصادر الرسمية الاحتياطية للقاعدة القانونية 139
المطلب الأول: الشريعة الإسلامية كمصدر للقواعد القانونية 139
الفرع الأول: الشريعة كمصدر أساسي للقيم في التشريع الجزائري. ص 97 140

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الشريعة الإسلامية كمصدر تاريخي لقانون الأسرة الجزائري 141
الفرع الثالث: الشريعة كمصدر احتياطي لقواعد القانون المدني 141
الفرع الرابع: سلطة القاضي في تحديد الأحكام الشرعية 142
المطلب الثاني: العرف كمصدر احتياطي للقانون المدني 143
الفرع الأول: أركان القاعدة العرفية 144
الفرع الثالث: الشروط الواجب توافرها لاعتداد القاعدة العرفية كقانون غير مكتوب 146
الفرع الرابع: دور العرف في إثراء المنظومة القانونية 148
المطلب الثالث: مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة 150
الفرع الأول: تعريف القانون الطبيعي 151
الفرع الثاني: تعريف قواعد العدالة 152
المطلب الثالث: المصادر التفسيرية للقانون 153
الفرع الأول: القضاء كمصدر تفسيري للقانون 154
المطلب الثاني: الفقه كمصدر تفسيري للقانون 157
الفصل الثالث: تطبيق القانون 159
المبحث الأول: تفسير القانون 159
المطلب الأول: تعريف التفسير 159
المطلب الثاني: الفرق بين تفسير وتكييف القانون 160
المطلب الثالث: نطاق تفسير القانون 160
المطلب الرابع: حالات التفسير 161
الفرع الأول: حالة غموض النص المكتوب 161
الفرع الثاني: حالة النقص في القانون المكتوب 162
الفرع الثالث: حالة التناقض في القانون المكتوب 163
الفرع الرابع: حالة الخطأ المادي 164
المطلب الخامس: أنواع التفسير 164

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: التفسير التشريعي..... 165
الفرع الثاني: التفسير القضائي..... 166
الفرع الثالث: التفسير الإداري..... 168
الفرع الرابع: التفسير الفقهي..... 168
المطلب السادس: طرق التفسير..... 169
الفرع الأول: الوسائل الداخلية للتفسير..... 169
الفرع الثاني: الوسائل الخارجية أو التكميلية للتفسير..... 171
المبحث الثاني: تطبيق النص القانوني من حيث الزمان..... 174
المطلب الأول: مبدأ الأثر الفوري للقانون كأصل لتطبيق القانون من حيث الزمان 174
الفرع الأول: العلاقة بين مبدأ الأثر الفوري وفكرة المركز القانوني..... 175
الفرع الثاني: استمرار آثار القانون القديم في ظل القانون الجديد..... 176
الفرع الثالث: إلغاء القانون ومبدأ الأثر الفوري..... 177
الفرع الرابع: مبدأ الأثر الفوري وفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان..... 178
المطلب الثاني: الإستثناءات الواردة على قاعدة عدم رجعية القوانين..... 180
الفرع الأول: القوانين الجزائية الأصلح للمتهم..... 181
الفرع الثاني: النصوص الجديدة التي تتضمن تفسير قانون قديم..... 183
الفرع الثالث: النصوص الجديدة التي تتضمن حكما خاصا يخالف الأصل..... 183
المبحث الثالث: تطبيق النص القانوني من حيث الأشخاص..... 184
المطلب الأول: تطبيق القانون على الأفراد اعتمادا على قرينة العلم بأحكامه..... 184
الفرع الأول: الأساس الدستوري لقرينة العلم بأحكام القانون..... 184
الفرع الثاني: الأساس العملي لقرينة العلم بأحكام القانون..... 185
الفرع الثالث: نطاق تطبيق قرينة العلم بأحكام القانون..... 185
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على المبدأ..... 186
الفرع الأول: الاستثناءات على المبدأ في القانون المدني..... 186

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على المبدأ في التشريعات الجزائية..... 186
الفرع الثالث: الاستثناءات التي مصدرها القوة القاهرة..... 188
الفرع الرابع: الاستثناءات التي يعد نص صريح مصدرا لها..... 188
المبحث الرابع: تطبيق القانون من حيث المكان..... 189
المطلب الأول: مبدأ إقليمية القوانين..... 189
الفرع الأول: تحديد المقصود بالإقليم..... 190
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ الإقليمية..... 192
الفرع الأول: الاستثناءات ذات المصدر الدولي..... 192
الفرع الثاني: الاستثناءات ذات المصدر الداخلي..... 193
المطلب الثاني: مبدأ الشخصية..... 200
الفرع الأول: تطبيق القانون الدستوري على أساس شخصي..... 200
الفرع الثاني: اعتماد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية لمبدأ الشخصية. 201
المطلب الثالث: الجرائم التي ترتكب على متن السفن والطائرات..... 203
الفرع الأول: مبدأ قانون العلم..... 203
الفرع الثاني: اعتماد مبدأ الشخصية فيما يخص الطائرات الأجنبية..... 204
خاتمة..... 205
قائمة المراجع..... 207
فهرس المحتويات..... 211

Scanné avec CamScanner

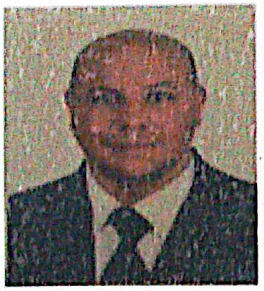

مصطفى سيدي محمد

الأستاذ مصطفى سيدي محمد، متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق سنة 1998 وشهادة الماجستير، من جامعة تلمسان، سنة 2002 وشهادة الدكتوراه في العلوم، سنة 2012 وقد تم إعداد رسالة الدكتوراه، تحت عنوان " السياسة الجنائية "، مع الحصول على شهادة التأهيل الجامعي في العلوم القانونية، سنة 2017

وقد مارس مهنة المحاماة، في مجلس قضاء تلمسان، ويمارس المهنة في مجلس قضاء معسكر، ويشغل وظيفة أستاذ محاضر قسم "أ"، لدى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر.

هذا الكتـــاب:

تعد مادة المدخل إلى علم القانون، بمثابة الأساس النظري للولوج إلى دراسة القانون، بمختلف فروعه، وكافة مستوياته، سواء كان ذلك في الليسانس أو في درجة الماستر، فمختلف القواعد العامة، التي يتضمنها المرجع يتم تطبيقها من قبل المشرع، في مختلف القوانين، لذلك حاول المؤلف، من خلال تجربته الطويلة في مجال التعليم العالي، تقديم دروس مرتبة ومنظمة بطريقة علمية ومنهجية، مع تبسيط المعلومات قدر الإمكان، لتسهيل دخول الطالب إلى عالم القانون.

شهد النظام القانوني الجزائري، عدة إضافات وتعديلات، سواء تعلق الأمر بفروع القانون العام أو الخاص، وعلى رأسها تعديل الدستور الجزائري، من خلال التوسع في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، واعتماد آليات ذات طابع قانوني، لتدعيم وتعزيز النظام الديمقراطي في الجزائر، وفي ظل التطور الحاصل، حاول المرجع مواكبة، والإشارة إلى مختلف المواد التي تم تعديلها.

ISBN: 978-9931-659-62-4

النشر الجامعي الجديد طباعة-نشر-توزيع
رقم 02 تجزئة تعاونية الدواجن حي الدالية الكيفان-تلمسان
الهاتف/ الفاكس 043 277 687
البريد الالكتروني npu_editions@yahoo.fr

Scanné avec CamScanner